السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق
The Proposed Policies to Attract the Direct Foreign Investment to Iraq

الاستاذ الدكتور **المدرس المساعد**
سعيد علي العبيدي **ممدوح عطاالله فيحان**

ملخص

إن جملة المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في العراق والناجمة عن الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية والتي مرَّ ويمرُ بها العراق، وما ترتب على انخفاض أسعار النفط عالميا،وما يعنيه ذلك من انخفاض حجم العوائد والإيرادات المتحققة من القطاع النفطي وبالتالي انخفاض حجم التمويل اللازم للميزانية العامة نتيجة لاعتماد العراق على القطاع النفطي بنسبة كبيرة ان هذه الصعوبات تفرز ضرورة البحث عن مصادر بديلة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في العراق بدلا من الاعتماد على الإيرادات المتحققة من القطاع النفطي التي تتعرض لتقلبات واسعة حسب مستويات أسعار النفط العالمية . ان من بين أهم المصادر البديلة هي FDI باعتباره مصدرا تمويليا مهما مكملا وليس بديلاً للاستثمار المحلي لما يحمله من خبرات متنوعة تساهم في تطوير القدرة التنافسية للمنتجات المحلية فضلا عن توفير فرص عمل أكثر إنتاجية. ان سياسة جذب الـ FDI إلى العراق يتطلب توفير مناخ استثماري ملائم مما يتطلب ضرورة البدء ببرنامج إصلاح اقتصادي في مجالات السياسة الاقتصادية الكلية وبما يؤمن المناخ الملائم لدخول FDI إلى العراق .

ان جذب FDI إلى العراق أصبح ضرورة ملحة خصوصا في قطاع النفط والغاز كمرحلة أولى وذلك لتحقيق عوائد مالية إضافية تساهم في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والزراعة، وبالشكل الذي يحقق توازنا نسبيا في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي.

ABSTRACT

The group of problems and difficulties facing the economic growth in Iraq results from the political, economic and security circumstances through which Iraq passed and is still passing. Accordingly, it caused a decrease in oil prices, i.e. a decrease in revenues and incomings achieved from the oil sector and consequently a decrease in the financing size required for the general budget as a result of Iraq's reliance on the oil sector widely. These difficulties indicate the necessity to search for alternative sources to finance the process of economic growth in Iraq rather than relying on the incomings achieved from the oil sector which are exposed to extensive oscillations according to oil international price levels.

One of the most important alternative sources is FDI as being an important transformational source completing the local investment and not its substitute for what it carries of various experiences contribute in developing the competitive capacity of local products as well as providing job opportunities with more productivity. The policy of attracting FDI to Iraq requires the provision of a suitable investing atmosphere which require starting an economic reformation program securing an appropriate atmosphere for FDI to enter Iraq.

Attracting FDI to Iraq is urgency, especially in oil and gas sectors as first stage so as to achieve additional financial revenues contribute in the growth of other economic sectors such as industry and agriculture in a way accomplishing a relative balance in the productive structure of Iraqi economy.

المقدمة

لا يختلف العراق عن غيره من البلدان النامية التي لم تحقق التنمية المنشودة مع أنه يملك المقومات الطبيعية والبشرية التي تؤهله في مصاف البلدان المتقدمة، ويعود ذلك إلى سلسلة الحروب وما ترتب على الحصار

الاقتصادي من آثار مؤلمة ومن ثم الآثار الكارثيّة للأحداث بعد عام 2003. أن كل هذه العوامل ساهمت في تدمير كبير للبنية التحتية كالمعامل والطرق والجسور ومحطات الكهرباء والماء والاتصالات.

أن ذلك يتطلب العمل بجدية من أجل بناء وأعمار العراق وتحقيق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وبالنظر لكون الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على قطاع واحد وهو قطاع النفط الذي يشكل أكثر من 95% من الدخل القومي، إذ أن صادرات النفط تتسم بالتذبذب وذلك لاعتمادها على الطلب في الأسواق العالمية. وبالنظر لانخفاض أسعار النفط عالمياً بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعصف باقتصاديات البلدان المتقدمة والتي أصابها الركود ،أن هذا أدى إلى انخفاض واردات العراق من النفط الخام وذلك لأن إمكانات زيادة إنتاج النفط محدودة لاعتبارات فنية .

وبناء على ما سبق فأن البحث عن موارد بديله لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في العراق أصبح ضرورة ملحة وذلك لأن واردات العراق من تصدير النفط أصبحت لا تكفي لتمويل الميزانية العامة، مما يتطلب ضرورة الاستعانة بالاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة لتطوير قطاعات معينة ولعل أبرزها القطاع النفطي للمساهمة في زيادة أنتاج هذه السلعة الإستراتيجية ومن ثم توظيف هذه الموارد في تمويل قطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والزراعة. أن هذه الدراسة ستعني باستشراف إمكانات دراسة سبل جذب FDI إلى العراق باعتباره مصدراً تمويلياً مهماً يجلب معه الخبرات التكنولوجية والإدارية والتسويقية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة استشرافية تتناول واقع الاقتصاد العراقي والإمكانات والمقومات ومعوقات عملية جذب الـ FDI إليه ورسم سياسات جذب الـ FDI إلى العراق في ضوء المتطلبات والتحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في العراق باعتبار الـ FDI أحد أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في العالم.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها أن الـ FDI يمكن أن يحقق معدلات نمو عالية في الناتج القومي إذا حدد الهدف والدافع من وراء جذب الـ FDI إلى العراق خصوصاً في مجالات التنقيب واستخراج وتسويق النفط الخام.

هيكلية البحث:

من أجل تغطية موضوع البحث وبالنظر لأن العراق قبل عام 2003 يسير في الاقتصاد الموجه من قبل الدولة (قطاع عام). لذا فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة حيث تناول المبحث الأول الإطار النظري للـFDI، أما المبحث الثاني فقد تناول واقع الاقتصاد العراقي حيث تناول أولاً المعوقات التي تواجه الاقتصاد العراقي وتناول ثانياً الإمكانات والمقومات التي يمتلكها الاقتصاد العراقي فيما تناول ثالثاً المناخ الاستثماري في العراق ومدى توفر عناصره الرئيسة. فيما تناول المبحث الثالث السياسات المقترحة لجذب الـ FDI إلى العراق فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات.

1-1 الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الإطار النظري:

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) الـ FDI على انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل في موجودات رأسمالية ثابتة، تعكس مصالح دائمة ومقدره على التحكم الإداري،بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، والشركة أو الوحدة الإنتاجية في القطر الأخر (البلد المضيف للاستثمار) (UNCTAD, 2007: 245).

حيث يتم تمويل الـ FDI من خلال رأسمال المساهم به أو عن طريق الأرباح المعاد استثمارها، أو عن طريق القروض قصيرة أو طويلة الأجل من الدول أو الشركات الأخرى (UNCTAD, 2007: 246-247). وتلعب الشركات عبر الوطنية دورا رئيسيا في التدفق العالمي لـ FDI حتى ان بعض الكتابات تشير الى أن الـ FDI هو استثمار الشركات عبر الوطنية.

إن انخفاض حجم المساعدات الرسمية للتنمية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي وانتهاج سياسات الانكماش المالي في الدول المتقدمة لتخفيض نسبة التضخم الذي ظهر خلال تلك الفترة وازدياد الديون الدولية منذ عام 1982، كل هذا أدى إلى انخفاض حاد في حجم القروض المقدمة من المصارف الدولية إلى الدول النامية (ESCWA, 2004: 4). إنّ هذه العوامل وغيرها فضلاً عن تغير الظروف الاقتصادية العالمية من ناحية أخرى والمتمثلة بظهور ظاهرة العولمة الاقتصادية التي يمثل الـFDI أحد مكوناتها الرئيسة أدت إلى تحول نظرة الشك والريبة التي كانت تنظر بها اغلب الدول النامية الى FDI ممثلة بالشركات عبر الوطنية خلال عقد السبعينات وتقييد مشاركاتها ضمن اطار محدود وضيق وهو قطاع الصناعة الاستخراجية وخصوصا استخراج والبحث والتنقيب عن البترول .. حيث تغيرت نظرة هذه الدول إلى الـ FDI بحيث بدأت

تسعى الى جذب اكبر قدر ممكن من الـ FDI من خلال تقديم الحوافز الدعم ويعود سبب هذا التحول إلى الأسباب الآتية (الاسكوا، 2005: 22):-

1. انتهاج سياسة اقتصادية معتمدة بالدرجة الأولى على قواعد السوق وبالتالي المنافسة، الأمر الذي ترتب عليه ضرورة الاعتماد على خبرة وكفاءة الـ FDI كونه يمتلك خبرات تقنية إدارية وتسويقية متطورة يمكن ان تساهم في تطوير القدرة التنافسية للمنتجات هذه الدول في الأسواق العالمية .
2. العولمة ومحاولة هذه الدول الالتحاق بالاقتصاد العالمي. وبالتالي إمكانية ولوج الأسواق العالمية والالتحاق بركب الدول المتقدمة.
3. البحث والتطوير واستخراج الثروات الطبيعية ويرجع ذلك إلى صعوبة الحصول على الإمكانات المالية اللازمة لذلك لضمان الحصول على تلك الاستثمارات ولو الحصول على الخبرات التكنولوجية اللازمة لذلك .
4. تحديث البنية التحتية والاتصالات والخدمات، وما يترتب ذلك من خصخصة قطاع الاتصالات في البلدان الراغبة، في جذب FDI إليها ولاسيما وان النظم الحديثة للاتصالات هي محتكرة من قبل الشركات عبر الوطنية .
5. محاولة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي عن طريق ربط الشركات المحلية بالشركات عبر الوطنية للاستفادة من خبرتها التكنولوجية الإدارية والتسويقية .
6. دعم الاقتصاد الكلي عن طريق مساهمتها في زيادة الاستثمار التكنولوجيا والحد من البطالة بتوفير فرص عمل .
7. دعم الصادرات وذلك يتطلب إتباع سياسة دعم الصادرات التي تنتهجها الدول النامية نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي للدول المتحولة من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق. ان ذلك يتطلب ضرورة تطوير ورفع القدرة التنافسية لسلع تلك الدول حتى تستطيع عن طريق ذلك منافسة ودخول الأسواق العالمية خصوصا في ظل سياسات حرية التجارة التي ترافقت مع متطلبات العولمة.
8. دعم قدرات البلد المضيف في مجالات البحث والتطوير، وان كان اغلب مراكز البحث والتطوير تكون في مقرات الشركة الأم خوفا من تسرب تلك المعلومات إلى الشركات المنافسة وذلك لضعف التشريعات والقوانين المتعلقة في حماية الملكية الفردية .

من جانب آخر فان هنالك عدة مأخذ على الاستثمار الأجنبي المباشر منها انه قد يؤدي إلى بيع القدرات الاقتصادية للبلد إلى الشركات الاحتكارية أو قد يؤدي الانفتاح الواسع على الـ FDI إلى جعل الاقتصاد الوطني تابعا للتغيرات الحاصلة في حركة الاستثمارية الأجنبية المباشرة حركة التجارة العالمية كما وقد يؤدي الى توجيه الصناعة السلعية لخدمة الأسواق العالمية أكثر منها الأسواق المحلية وخلق منافسة احتكارية لحساب رأس المال الدولي على حساب رأس المال المحلي فضلا عن التأثير على السلوكيات والقيم الاجتماعية .

صفوة القول فأنه من الصعب إصدار استنتاجات واضحة ومحدودة بشان منافع وكلف الـ FDI وذلك لتغير الظروف والعوامل الاقتصادية الدولية وظرف كل دولة من البلدان المصنعة له وكذلك ظروف وإمكانات كل شركة من الشركات عبر الوطنية التي يمر خلالها الـ FDI .

أخيراً وعلى الرغم من كل المآخذ التي تم التطرق إليها سابقا فقد ازداد عدد الشركات عبر الوطنية ليصل عددها إلى 79 الف شركة وبلغ عدد الشركات المنتسبة الأجنبية إلى 790 الف شركة وتجاوز رصيد الـ FDI الى 15 تريليون دولار عام 2007 وبلغ إجمالي المبيعات الشركات عبر الوطنية 31 تريليون دولار أي زيادة نسبتها 21% عن مستوى عام 2006 وشكلت القيمة المضافة (الناتج الإجمالي) للشركات الأجنبية المنتسبة على نطاق العالم ما يقدر 11% من مجموع الناتج المحلي العلمي لعام 2007 وأرتفع عدد موظفي هذه الشركات ليصل إلى 82 مليون موظف (الاونكتاد، 2008: 5).

أن ذلك يشير إلى أهمية الـ FDI في الاقتصاد العالمي مما دفع البلدان النامية إلى استجابة للتحديات المتعلقة بسرعة وتيرة التغير التكنولوجي والعولمة واشتداد المنافسة بفتح اقتصاديتها أمام التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر (الاونكتاد، 2006: 120).

2- واقع الاقتصاد العراقي:

2-1 المعوقات التي تواجه الاقتصاد العراقي:

على الرغم من كل الإمكانات والموارد الاقتصادية التي يمتلكها الاقتصاد العراقي سواءاً كانت هذه الموارد طبيعية أم بشرية إلا أنه ظل يعاني من جملة من الصعوبات والمشاكل التي تعترض عملية التنمية الاقتصادية لعل أبرزها:-

أ- **اختلال الهيكل الإنتاجي** وهذا ينعكس في سيطرة القطاع ألاستخراجي (النفط) حصراً على الجزء الأكبر من الناتج القومي حيث شكلت العوائد من القطاع النفطي القسم الأعظم من حصيلة العراق من العملات الأجنبية، وإن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والناجمة عن تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية والتي تعصف في اغلب اقتصاديات البلدان المتقدمة والتي أدت إلى حدوث حالات ركود فيها مما ساهم في انخفاض أسعار النفط وهذا يعني حدوث مشاكل كبيرة في تمويل الميزانية إذا علمنا أن الحكومة قد احتسبت الموازنة على أساس 50 دولار لبرميل الواحد مما قد يؤدي الى حدوث عجزاً في الموازنة إذا علمنا أن إمكانيات زيادة الإنتاج من النفط هي محدودة وذلك لاعتبارات فنية .

ب- **تنامي ظاهرة التضخم** وارتفاع معدلاته بحيث أصبحت هذه الظاهرة متأصلة في مكونات الاقتصاد العراقي لتعكس مشكلة هيكلية يفرزها الاختلال التوازني بين قطاعات الإنتاج السلعي وقطاعات الخدمات.

إذ سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر للتضخم تزايداً مستمراً خلال الفترة من 2003-2006 ويتضح ذلك جلياً من خلال الجدول (1) (خليل اسماعيل، 2008: 205).

جدول (1)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لسنوات 1999-2006

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التغير السنوي
1999	3556	-
2000	3742.5	%5
2001	4355.3	%16.3
2002	5196.6	19.3
2003	6943.5	%33.6
2004	8815.6	%27
2005	12073.8	%37
2006	17819.7	%47.6

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية 2005-2006، ص272.

أن ارتفاع المستوى العام لأسعار المستهلك هو ظاهرة تنسجم مع مقدار النفقات العامة للدولة وهيكلها، كما يتضح ذلك من خلال جدول (2).

جدول(2)

اجمالي النفقات العامة للدولة خلال المدة 2005-2008

(الف دينار)

السنوات	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	اجمالي النفقات
2005	28.431.168.000	7.550.000.000	35.981.168.000
2006	41691161392	9272000000	50963161392
2007	39062163005	12665305000	51727468005
2008	44.190.746.403	15671227145	5981973548

المصدر: د.خليل اسماعيل ابراهيم، السياسية النقدية في العراق بعد 2003/4/9، الواقع والطموح، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد14، العدد(52)، كانون الاول، 2008، ص200.

أن الخلل ليس في تزايد النفقات العامة فحسب بل في تزايد نسبة النفقات التشغيلية مقارنة مع النفقات الاستثمارية إذ بلغت نسبة النفقات التشغيلية 67،6% من أجمالي النفقات العامة وهذا ناتج بسبب تضاءل مقدار الناتج المحلي بسبب الظرف الأمني وارتاع تكاليف الإنتاج وعمليات التخريب التي طالت الكثير من المنشآت الإنتاجية (خليل إسماعيل، 2008: 205).

ليصبح الاقتصاد العراقي في متوسط الاتجاهات التضخمية التي لم يشهدها سوى إبان الحصار الاقتصادي (إحسان جبر، 2007: 159-160).

جـ. **ارتفاع معدلات البطالة**: أن مؤشر البطالة يعكس بشكل أو بآخر حسن أداء السياسية الاقتصادية الكلية للحكومة وعلى اتجاهات الاقتصاد الوطني إذ أصبحت البطالة مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تعبر بوضوح عن العجز في البنى الاقتصادية، وعن الخلل الاجتماعي على الصعيد الوطني إذ تعد البطالة آفة

اجتماعية خطيرة تعطل القدرات البشرية وتبدد فرص النمو والرفاه الاقتصادي، حيث بلغت نسبة البطالة عن العمل 28.1% عام 2004 ، لتنخفض إلى 18.23 في الفصل الأول لعام 2008 كما مبين جدول (3) وهذا يعكس وجود مشاكل تتطلب وجود إصلاحات اقتصادية لهيكلية الاقتصاد الوطني (الجهاز المركزي للإحصاء، 2008: 6).

جدول(3)

معدل البطالة للسنوات 2003 - 2008

الجنس	2003	2004	2005	2006	الفصل الاول 2008
ذكور	30.2	29.4	19.22	17.60	17.08
اناث	16.0	15.0	14.16	22.85	23.35
المجموع	28.1	26.8	17.97	16.16	18.23

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح البطالة والتشغيل 2008،ص6.

د. **ارتفاع حجم المديونية الخارجية:** حيث قدرت ديون العراق حسب مصادر صندوق النقد الدولي 120 مليار دولار منها 4 مليار دولار لأعضاء تسعة عشر في نادي باريس قبل تخفيضها بنسبة 80% حسب شروط نادي باريس . أن ارتفاع حجم المديونية الخارجية تعد من المعوقات أمام عمليات أعمار العراق (إحسان جبر، 2007: 159-160).

هـ. **محدودية دور القطاع الخاص** كمحرك للتنمية الاقتصادية وفي توفير العمالة، حيث تم إعطاء الدور الرئيس للقطاع العام وتوسع دور للدولة في النشاط الاقتصادي حتى شمل قطاع الإنتاج والتوزيع والتسعير.

و. **الفساد الإداري والمالي** الذي يعصف بمؤسسات الدول المختلفة، والذي ترتب عليه فقدان مبالغ كبيرة وضخمة في هذا الإطار يمكن أن تساهم بجدية في عمليات التنمية الاقتصادية .

ولعل من ابرز المشاكل والصعوبات التي تعترض عملية التنمية الاقتصادية في العراق هي عدم الاستقرار السياسي والأمني التي يعيشها العراق، فبالرغم من التحسن النسبي للوضع الأمني، والتطورات الملموسة في الجانب السياسي والتي من المكن أن تنعكس على تحسن الوضع الاقتصادي خصوصاً إذا علمنا أن الاستقرار السياسي والأمني هما من أهم العوامل التي تساهم في زيادة ثقة المستثمرين المحليين والاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العراق.

-2 إمكانات ومقومات الاقتصاد العراقي:

على الرغم من كل الصعوبات والمعوقات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في العراق، فأن الاقتصاد العراقي يمتلك مجموعة المقومات التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في عملية التنمية الاقتصادية وهذه المقومات هي :-

1. **الثروة الطبيعية** : يمتلك العراق ثروات طبيعية هائلة والمتمثلة بالأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية فضلاً عن نهري دجلة والفرات والتي يمكن أن تساهم في تطوير الزراعة في العراق. كما ويمتلك العراق احتياطات مؤكدة من النفط تبلغ 115 مليار برميل تجعله ثالث أكبر الدول المنتجة للنفط بعد المملكة السعودية وكندا، هذا فضلاً عن كون كلفة انتاج واستخراج النفط العراقي هي الاوطأ في العالم حيث تصل متوسط كلفة استخراج برميل النفط الواحد تصل الى حوالي دولارين، ومما يزيد من أهمية النفط العراقي كونه من النوع الجيد الذي يتراوح كثافته مابين 22-35 درجة وهو ما يطلق عليه (بالمتوسط الخفيف) حسب مقياس معهد البترول الأمريكيAPI (نت: 19). كما يمتلك العراق حوالي 3.2 مليار من الغاز الطبيعي كاحتياطي مؤكد ، 70% من احتياطات ترتبط مع حقول النفط (نت: 20). كما يمتلك العراق العديد من المعادن كالفوسفات والكبريت والتي من الممكن أن تكون المواد الخام الرئيسية في صناعة الأسمدة، حيث تساهم في سد حاجة السوق المحلية وتصدير الجزء الأخر إلى الأسواق العالمية هذا فضلاً عن ما يمتلكه العراق من مواد خام تساهم في صناعة الاسمنت والزجاج والحديد والأدوية وصناعة المواد الغذائية .
2. **الثروة البشرية:** يمتلك العراق ثروة هائلة من القوى البشرية ، إذ يقدر سكان العراق بـ(27.139) مليون نسمة حسب تعداد عام 1997 ومن هنا فأن سكان العراق يمكن أن يمارس أثرين في زيادة الاستثمارات بما في ذلك FDI الأولى من خلال زيادة الطلب إذ أن نمو السكان يؤدي الى زيادة الطلب وهذا يؤدي بدوره إلى اتساع حجم السوق. أما الأثر الآخر فيتمثل بانخفاض تكاليف الإنتاج وذلك لانخفاض

الأجور الناتجة عن زيادة عرض العمل المترتبة على نمو السكان (إحسان جبر، 2007: 179). أما من الناحية النوعية فيمتلك العراق كفاءات متميزة من العلماء والمهندسين والأطباء وأصحاب الشهادات العليا التي تجعله من الدول التي توفر الأيدي العاملة ذات مهارات عالية تساهم بشكل فعال في جذب الـFDI، ويمكن للحكومة أن تقوم بإصدار سلسلة من الحوافز والامتيازات التي من الممكن أن تساهم في عودة الكثير من الكفاءات المهاجرة إلى الخارج بسبب الإحداث الأمنية والعسكرية والظروف الاقتصادية الصعبة إثناء فترة الحصار الاقتصادي على العراق، وبالشكل الذي تساهم في أدارة عمليات التنمية الاقتصادية وإعادة أعمار العراق.

3. **الاسواق المحلية الكبيرة:** يعتبر حجم السوق المحلي أحد أهم دوافع الـFDI للانتقال والدخول في البلد المضيف، وتعتبر السوق المحلية للعراق من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة حيث لا يعتمد في تلبية احتياجاته على السلع الاستهلاكية فحسب بل على السلع النصف منتجه والمواد الخام وبالشكل الذي يساهم في تلبية حاجات إعادة أعمار العراق والمنشآت الصناعية.

3-2 المناخ الاستثماري في العراق:

يمكن تعريف مناخ الاستثمار بأنه مدى توفر الظروف والشروط التي تؤثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة لجمهور المستثمرين في اي مكان في العالم، بالمقارنة مع غيرها (صندوق النقد العربي، 2005: 177) ومن هنا فأن زيادة تدفق الـFDI الى أي مكان في العالم مرتبط بمدى توفر العناصر الاساسية التي يعتمد عليها مناخ الاستثمار وهي:-

1- **الاستقرار السياسي والامني**: إذ يعدّ هذا العنصر أحد الجوانب الاساسية في القرار الخاص بالاستثمار إذ أنه وببساطه لن يجازف المستثمرون برأسمالهم في بيئة تعتبر غير مستقرة وذلك لأن مخاطر خسارة الاستثمار عالية جداً وهذا يعني أن البيئة السياسية المستقرة تعطي المستثمرين الثقة بأن القوانين التي تحكم الاستثمار والاسواق التي يعملون فيها،سوف تظل دون تغير على الامد الطويل (صندوق النقد العربي، 2005: 177). بالنسبة للعراق فإنه لازالت الاوضاع السياسية والامنية غير مستقرة وأن طرأ عليها تحسناً نسبياً، هذا ينعكس بالحقيقة بتردد كثير من المستثمرين في دخول السوق العراقية، وذلك لعدم استقرار الاوضاع سياسياً وأمنياً في العراق وهذا يزعزع ثقة المستثمرين بالرغم من كل التسهيلات والتشريعات التي وضعتها الحكومة العراقية والتي سنبينها لاحقاً.

2- **مدى توافر منشآت البنية التحتية:** وتشمل: الطرق والموانئ والمطارات والجسور والاتصالات ومصادر الطاقة الكهربائية والمياه وشبكات الصرف الصحي. إن توفير منشآت البنية التحتية آنفة الذكر هي شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل يعتبر أحد الشروط المسبقة الرئيسة لتمكين البلدان النامية من التعجيل بوتيرة تنميتها والحفاظ عليها وتحقيق الاهداف الإنمائية.أي بمعنى آخر فأن أي دولة يجب ان تكون تلك البنى التحتية من الحداثة بحيث تستطيع تعظيم قدرتها على اجتذاب الـFDI. في هذا الاطار يجب أن نوضح بأن السمات الرئيسة لهذه المنشآت هي أن الاستثمارات في البنية التحتية هي استثمارات معقدة وقائمة على الاستخدام المكثف لرأس المال، وأنها تتسم بطابع الاحتكار وأن خدمات البنية التحتية بوصفها خدمات اجتماعية وسياسية وأنها تعتبر أهم المحددات الرئيسة للقدرة التنافسية للاقتصاد ككل، كما وتشكل أهم المحددات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا فضلاً عن احتياجات البلدان النامية للاستثمار في البنية التحتية تتجاوز المبالغ التي تستثمرها تلك الحكومات في تلك القطاعات مما يفضي الى ظهور فجوة تمويل واسعة لهذه الاسباب فقد حدث تغير اساسي في دور الدولة حيث فتحت الحكومة الاستثمارات في مشاريع البنى التحتية أمام الاستثمارات الأجنبية ومنها العراق خصوصاً في مجال الاتصالات وذلك للحصول على التكنولوجيا المتطورة في هذا الاطار وتطوير قطاع الاتصالات (الاونكتاد، 2008: 20-21).

3- **مدى توفر الاطار القانوني**: أن وجود نظام قانوني واضح وفعال هو شرط أساسي للقيام بأي نشاط اقتصادي وخاصة الاستثمار، فوجود قوانين تشير الى حقوق الملكية الفكرية من عمليات الصنع والبرامج وطرق التسويق وحماية حقوق ملكية الشركة من خلال استخدام براءات الاختراع وحقوق المؤلف والعلامات التجارية. أن توفر القوانين التي تضمن حقوق المستثمر الأجنبي يساعد في تعزيز قدرة البلد المضيف على زيادة اجتذاب FDI (صندوق النقد العربي، 2005: 179). وسنتطرق لاحقا عن ماقامت به السلطات العراقية بعد عام 2003 من إصدار سلسلة من القوانين الهدف منها توفير الإطار القانوني لمناخ استثماري ملائم يوفر البيئة المناسبة لتدفق الـFDI إلى هذا البلد.

4- **الاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية:** إن ثقة المستثمرين تتأثر كثيراً بمعطيات إدارة السياسة الاقتصادية الكلية في البلد المضيف، إذ أن الاستقرار النقدي والمالي في البلد المضيف يعطي ثقة كبيرة للمستثمرين في

البلد المضيف، ويعكس أهم جوانب استقرار السياسات الاقتصادية الكلية على معدل تضخم منخفض، وأسعار صرف مستقرة وخفض والتحكم في العجز الموجود في الميزانية العامة والميزان التجاري.

5- **ضرورة وجود سوق مالية متطورة:** وهذا يمثل أهمية كبيرة لتحفيز الاستثمار وتستند السوق المالية إلى مؤسسات متعددة ومتنوعة من البنوك وشركات التأمين وخدمات مالية متنوعة، كما تحتاج السوق إلى أدوات مالية متنوعة متطورة ،وأخيراً فأن السوق المالية المتطورة يسهل على المستثمر الحصول على الموارد المالية عند الحاجة والقدرة على توظيفها عند تواجدها، وكما يوفر للمستثمر إمكانيات الخروج من السوق أيضا. إن وجود سوق مالية متطورة يعني وجود حافز كبير للمستثمرين الأجانب للدخول في اقتصاد البلد المضيف الذي يمتلك ذلك السوق (صندوق النقد العربي، 2005: 182).

ومن بعد ذلك فأنه من المفيد أن ندرك أن المنطقة العربية بشكل عام تعتبر منطقة قليلة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية أي أنها أقل قدرة على اجتذاب الاستثمارات على الرغم من الاختلاف والتباين بين دولة وأخرى كما وأنها تختلف من فترة وأخرى على الرغم من أن الاستثمارات البترولية هي اقل حساسية بجملة من المعوقات التي تحد من تدفق الـ FDI إليها حيث استمرت هذه الاستثمارات في مصر في العهد الناصري وفي ليبيا في فترة الحصار الاقتصادي حتى أن بعض الاستثمارات استمرت في العمل في ليبيا ومن الولايات المتحدة نفسها مثل شركة أوكسيدنتال، والسبب في تجاوز هذه الشركات الاستثمارات لمعوقات الاستثمار في هذه البلدان هو أن الأمر يتعلق بسلعة إستراتيجية تحقق من ورائها مكاسب هائلة تقوض هذه المخاطر، كذلك فأن الاستثمارات ذات كثافة رأس مال وقليلة العمالة، وتعمل في أماكن صحراوية بعيدة عن المناطق السكانية ولا تتمتع بظهور مستفز لبعض القطاعات الشعبية وأخيراً فأنه ونظراً لطبيعة السلعة الإستراتيجية فإن إنتاجها وتوزيعها ليس فقط قضية اقتصادية فحسب، بل وراءها قوى سياسية كبرى، وإن التعامل معها يتم بتعامل خاص قد تكون له آثار سياسية وأحياناً عسكرية قد لا تستطيع الدول المضيفة تحملها. هذا الوضع الخاص بالاستثمارات البترولية لا يتوافر لمعظم الاستثمارات الخاصة الأخرى والتي عليها أن تواجه الصعوبات والعراقيل لوحدها تقريباً (صندوق النقد العربي، 2005: 187-188).

من خلال استعراض العناصر الأساسية الواجب توفرها في المناخ الاستثماري لأي دولة ترغب في جذب الـ FDI نلاحظ أن العراق يعاني بدرجة كبيرة من رداءة البنية الأساسية المادية من طرق وجسور ومياه وموانئ ومطارات والاتصالات، والكهرباء، وكما يعاني العراق من عجز في ميزانية العامة وخصوصاً في الوقت الحاضر في ظل الظروف فنية، وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة وعدم وجود سوق مالية متطورة تمتلك أدوات تكنولوجيه حديثة،أن هنا الاستعراض يشير بوضوح إلى أن العراق لا يزال يحتاج إلى المزيد من الإصلاحات الاقتصادية التي يجب أن يستعين بالدول العربية أو النامية التي لها خبرة في جذب الـ FDI .

3- السياسات المقترحة لجذب (FDI) الى العراق:

أولاً: توفر الإرادة السياسية والتشريعية والتنفيذية لتنفيذ ومراقبة الإستراتيجية الوطنية لجذب الـ(FDI):-

أن توفر الإرادة هو العامل لنجاح هذه الإستراتيجية شرط أن تترجم هذه الإرادة إلى خطوات تشريعية وتنفيذية تمهيداً لزيادة هذا التدفق (ESCWA, 2004: 16-17). فعلى المستوى التشريعي فقد قامت الحكومة العراقية بإصدار القانون رقم (13) لسنة 2006 والتي ألغت بموجبه القانون رقم(39) لسنة 2003 والذي صدر عن سلطة الاحتلال، حيث تم بموجب القانون رقم (13) لسنة2006 تأسيس هيئة الاستثمار الوطنية والتي تتولى تنفيذ أحكام هذا القانون والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم تشكيل هيئات لاستثمار في مناطقها تتمتع بصلاحيات إصدار التراخيص ومنح الإعفاءات وتنظيم المشاريع الاستثمارية كما وأعطى إعفاءات وامتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب عن طريق الإعفاءات الضريبية واستئجار الأراضي والاستثمار في الأوراق المالية وإدخال وإخراج رؤوس الأموال وعوائدها وإلزام القانون المستثمر الأجنبي بتدريب مستخدميه من العراقيين وتأهيلهم. إن إصدار هذه القوانين لتوفر الأمان والضمان للمستثمرين الأجانب فان استثماراته تتمتع بحماية تكفلها قوانين وضعتها السلطات التشريعية وليس مجرد تدابير حكومية يمكن أن تتغير بتغير الحكومة وأما على المستوى التنفيذي فيجب على الحكومة أن تقوم بتنفيذ هذه التشريعات وتحويلها، الى قوانين وإجراءات حكومية تنفيذية تسهل وتحمي الـ FDI. كي نستطيع تفعيل هذه القوانين يجب أن تتوفر فيها الشفافية والوضوح والاستقرار كي يضمن تنفيذها،ويجب أن تطغى على هذه القوانين صفة الاستمرارية والتجدد حسب الظروف التي تستجد وبما يؤمن تحقيق مصالح مشتركة للبلد المضيف والمستثمر الأجنبي والمحلي.

ثانياً: تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الـ(FDI):-

أن الحوافز والتسهيلات التي من المؤمل تقديمها إلى الـ(FDI) هو بالحقيقة يمثل عبئاً اقتصادياً ومالياً، ومن ثم يجب أن يكون المردود الاقتصادي لهذا التدفق أكبر من الأعباء المالية، أن هذه الأعباء الممثلة في الإعفاء من الضرائب والرسوم وتقديم التسهيلات المالية الأخرى يمثل تكاليف مالية تتحملها خزينة الدولة وبالتالي فلابد أن تكون المكاسب النهائية لهذا التدفق يفوق هذه التكاليف وإلا فلا داعي لدعم هذا التدفق، من هنا فلابد أن تكون الأهداف الموضوعة واضحة ومحددة، فهل يراد من الـ(FDI) المتدفق إلى العراق زيادة الصادرات، أو اشباع السوق المحلي أو زيادة الكفاءة الاقتصادية أو استثمار المواد الأولية والطبيعية (النفط مثلاً). إن الغرض من تحديد الأهداف هو تحديد نوعية الـ(FDI) الملائم لتحقيق كل من هذه الأهداف وبالتالي تكون الحوافز موجه حسب الهدف المحدد منه ومن ثم تحقيق الهدف بأقل تكاليف تتحملها الميزانية العامة للدولة (ESCWA, 2004: 17).

ثالثاً: أن تكون سياسات دعم وجذب الـ(FDI) هي سياسات داعمة ومكملة لسياسات دعم الاستثمار المحلي وخاصة القطاع الخاص وليست متناقضة معه، وذلك لأن الاعتماد على الـ(FDI) بشكل كامل يولد مخاطر في الاقتصاد الوطني، خصوصاً في أوقات الأزمات العالمية والمحلية، فعلى الرغم من الاستقرار النسبي الذي يتسم به الـ(FDI) مقارنة مع غيره من التدفقات المالية الخارجية فأنه قد ينخفض بظروف عالمية ومحلية كما حدث عام 2001 لذلك يجب أن تكون إستراتيجية دعم الـ(FDI) متماشية ومتوازية مع سياسية دعم الاستثمار المحلي وأن يتم الاعتماد على الـ(FDI) في مجالات محدودة والتي تتطلب تكنولوجية حديثة أو رأس مال كبير، وأن لا تؤدي سياسات دعم الـ(FDI) إلى هروب الاستثمار المحلي بل إلى زيادته (ESCWA, 2004: 17). واقترح أن تكون بدايات جذب الـ(FDI) إلى العراق في مرحلة البحث واستخراج النفط وذلك لمحدودية الامكانات التكنولوجية التي يمتلكها العراق في هذا المجال كي يمكن تحقيق قيمة مضافة يستطيع العراق توظيفها في خدمة أهداف التنمية الأخرى في القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والصناعة وغيرها وتمويل العجز في الموازنة العام للدولة إذا علمنا أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط بشكل رئيس في تمويل الميزانية.

رابعاً: تحسين المناخ الاستثماري وخلق فرص عمل تستطيع جذب الـ(FDI):-

إن تحسين مناخ الاستثمار في العراق يتطلب توفر أركان وعناصر أساسية في المناخ الاستثماري ومنها ضرورة استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري واستقرار السياسة النقدية والمالية والتحكم بالتضخم، ففي إطار السياسة النقدية فأن الحكومة العراقية قامت بإصدار قانون جديد للبنك المركزي ذو الرقم 56 لسنة 2004، وهو يتضمن استقلالاً قانونياً وتفويضاً لأداء السياسة النقدية للبلد في ضوء المتطلبات الجديدة وتحرير اسعار الفائدة وتم الغاء الرقابة على التحويل الخارجي وتفعيل دور أدوات السياسة النقدية غير المباشرة مثل توحيد متطلبات الاحتياطي القانوني والادارة السليمة لعمليات السوق المفتوحة حيث تم تحديد نسبة الاحتياطي القانوني بـ 25% منذ شهر كانون الاول عام 2004، الأمر الذي سيحول نسبة الاحتياطي القانوني الى أداة نافعة لغرض امتصاص التقلبات الواسعة في السيولة للمصارف، أما بالنسبة لعمليات السوق المفتوحة فأن البنك المركزي قد مارس هذه الاداة منذ عام 2004 باعتبارها من الوسائل النقدية الهادفه الى تحقيق الاستقرار النقدي عن طريق اقامة مزادات للبيع والشراء الاوراق الحكومية (السندات أو/ والحوالات الخزينة) (باسم عبد الهادي: 6-12). أما بالنسبة للسياسة المالية في العراق فأنه من الممكن أن تقوم بدور فعال في ايجاد مناخ استثماري ملائم لجذب الـ(FDI) وذلك عن طريق تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي المتمثل في تخفيض العجز في الميزانية العامة وذلك بأتباع أدوات السياسة المالية مثل أدوات الدين العام الداخلي المرتبط بسياسة السوق والتي من الممكن أن تقلص الدور الحكومي وتعزز دور القطاع الخاص عن طريق توفر الموارد المالية وكذلك توجيه الانفاق العام لخدمة تمويل التنمية البشرية وتطوير البنى التحتية التي هي من أهم عوامل جذب الـ(FDI)، وتبني نظام ضريبي من خلال الاعفاءات والتسهيلات التي تقدم للمستثمرين. وفي اطار المناخ الاستثماري فلابد لهيئة الاستثمار في العراق باعتبارها الهيئة الحكومية القائمة على رسم سياسات جذب الـ(FDI).أن تقدم خطة واضحة لدعم الـ(FDI) من خلال توفير خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة الـ(FDI) والقطاعات التي تشملها والأهداف المطلوب تحقيقها والخدمات الحكومية المتوفرة لها. حيث يلعب الجانب الترويجي دوراً مهماً في نجاح هذه الخطط وذلك لاقناع المستثمرين بأهمية الاستثمار في الاقتصاد العراقي وتشمل الجهود ابرام اتفاقيات ثنائية اقليمية ودولية لتسهل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق تقديم التسهيلات ومن أهمها الغاء الازدواج الضريبي وتسهل انتقال رأسمال والإرباح. أنظر الشكل(1). ومن المفترض أن تشتمل خطة الترويج التي تتبناها هيئة الاستثمار في العراق على ثلاثة مراحل الاولى الدعاية والترويج من خلال المؤتمرات والمعارض الدولية وعقد اللقاءات مع المستثمرين وإبرام الاتفاقيات مع مختلف

الدول والثانية خلق الاستثمار أي ايجاد فرص مؤاتيه ومشجعه لاستثمار وبناء المؤسسات واصدار القوانين. أما المرحلة الثالثة فهي المحافظة على الاستثمارات القادمة من خلال توفير كل الخدمات الحكومية اللازمة وخصوصاً البنية التحتية الحديثة ومن المفترض أن يتولى عملية الترويج هذه مكتب خاص لتشجيع الاستثمارات الاجنبية مما يملكه من الخرائط والبيانات والارقام والامكانات المادية والبشرية والقانونية في هذا المجال.

الشكل (1) خطة جذب FDI

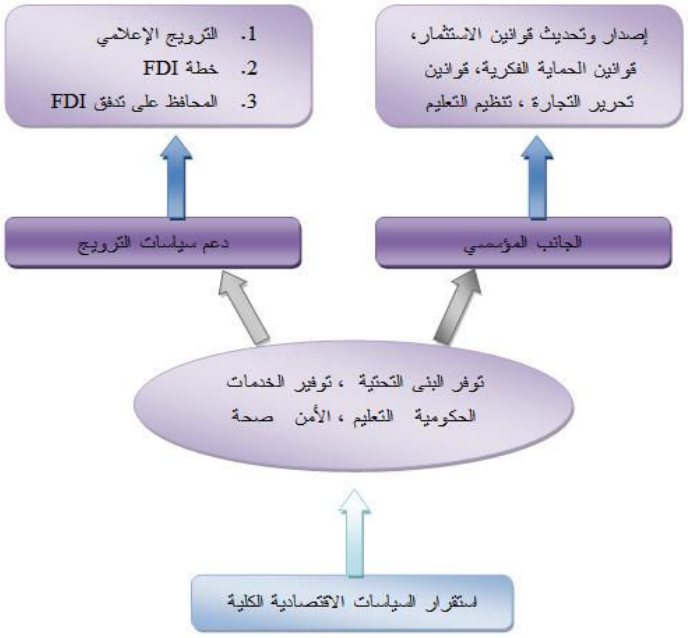

خامساً: محاولة تحقيق ترابط بين مؤسسات قطاع الانتاج المحلية والـ(FDI) الوارد:-

وذلك من خلال تقديم التسهيلات والاعفاءات الضريبية للشركة أو المستثمر التي تقوم بتعزيز تعاونها مع الشركات المحلية بالشكل الذي يؤدي الى تعظيم الانتفاع من الـ(FDI). "وتحقيق ترابط مع القطاع الانتاجي المحلي بما يعزز الكفاءة الانتاجية للمؤسسات المحلية" (ESCWA, 2004: 20). وقد تناولت هذه الفقرة قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 في الفصل الخامس المادة 15 فقرة ثالثة والتي تشير إلى أن القانون يتيح مشاركة مستثمرين العراقيين مع المستثمرين الاجانب ويعطي حوافز مغرية منها الاعفاء من الضرائب لمد سنتين.

سادساً: ضرورة اصلاح النظام التعليمي والتدريبي في العراق:-

بما يساهم في تعزيز التنمية البشرية وبما يؤدي الى توفير ايدي عاملة مدربة ورخيصة نسبياً مقارنة مع الدول المجاورة والمتقدمة، ومما يلعب دوراً اساسياً في زيادة تدفق الـ(FDI). حيث تمثل الأيدي العاملة الكفوءة والمدربة عنصراً مهماً في تكلفة الإنتاج وبالتالي عنصر جذب مهماً لاستثمار الأجنبي المباشر.

سابعاً: ضرورة تبني برنامج أصلاح اقتصادي واضح ومحدد ضمن إطار زمني:-

يتناول حل المشاكل المتراكمة التي يعاني الاقتصادي العراقي من خلال إعادة الاستقرار والتوازن الاقتصادي ويما يؤمن في مراحل لاحقة إعادة هيكلة الوحدات الإنتاجية لغرض رفع كفاءة الإنتاج وزيادته وهذا لا يتحقق إلا بوجود القرار والإرادة السياسية التي تقوم بتلك الإصلاحات والاستفادة من تجارب الدول السابقة في هذا المجال. إن تأخر برامج الإصلاح الاقتصادي بعد عام 2003 في العراق يرجع إلى عاملين هما التركيز على القضايا السياسية وثانيهما وجود مصدر للدخل وهو عوائد النفط، وإدراكا منا لحجم هذه المشكلة وهي انخفاض معدلات النمو وتذبذبها من سنة إلى أخرى طبقا لأسعار النفط وعوائدها،من الضروري إيجاد مصدر للتمويل يوفر استقراراً بالنمو الاقتصادي ويجلب التقنيات ووسائل الإنتاج الحديثة فمن الضروري البدء ببرنامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة النظر في كثير من القضايا ومنها الخصخصة، وإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام في القطاعات الغير كفوء اقتصادياً منها. إن اعتماد سياسية الإصلاح الاقتصادي يجب أن تهدف إلى زيادة

الكفاءة الاقتصادية لعوامل الانتاج وتحقيق التنوع الاقتصادي وتوسيع قاعدة الإنتاج بدلاً من الاعتماد الشديد على قطاع النفط والغاز.
مجمل القول أن انتهاج سياسات تتعلق بجذب الـ(FDI) قد تأتي بفوائد على اقتصاديات البلدان النامية ومنها العراق إذا ترسخت الأسس والظروف الهيكلية المتعلقة بحجم السوق ونوعها ودرجة تكاملها مع السوق العالمية لذلك تبقى استجابة الـ(FDI) إلى تدفق إلى العراق محدودة من غير استقرار أمني وسياسي على الرغم من كل الحوافز المالية وجهود تحرير التجارة إذ أنها ليست سوى محاولة لاغتنام فرصة ما وقد لاتؤدي إلى الديمومة اللازمة لتدفق الـ(FDI).

الاستنتاجات

1. يعاني الاقتصاد العراقي من صعوبات متنوعة تتمثل بإختلال التوازن في الهيكل الانتاجي والميزانية العامة وعجزاً في الميزانية العامة والميزان التجاري وأرتفاع معدلات التضخم والبطالة وأنتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي وكل من العوامل التي تقلل من امكانية جذب الـ(FDI) الى العراق.
2. يمتلك العراق مقومات طبيعية وبشرية هائلة يمكن أن تكون عوامل جذب الـ(FDI) وهذا يتوقف على دور هيئة الاستثمار الوطنية كمؤسسة رسمية تمارس دورها في الترويج والاعلان عن هذه المقومات.
3. عدم توفر أركان وعناصر الأساسية للمناخ الاستثماري في العراق بالرغم من أمتلاكه ثروات طبيعية هائلة ويرجع ذلك إلى ضعف البنى التحتية وضرورة تفعيل الاطار التشريعي والقانوني وضعف مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية المتمثلة بالسياسة النقدية والمالية.

التوصيات

1. على الرغم من عدم توفر الكثير من عناصر المناخ الاستثماري الملائم في جذب الـ(FDI) بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والامنية التي يمر بها العراق إلا أنه يمتلك ثروة نفطية هائلة يمكن أن تساهم بشكل فعال في جذب الـ(FDI) اليها لأنه كما أسلفنا في الدراسة أنه لايرتبط بتلك العناصر الخاصة بالمناخ الاستثماري ذلك لأنها سلعة استراتيجية ترتبط بمصالح الدول الكبرى، مما قد تساهم عوائد هذا القطاع في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة.
2. ضرورة تبني مشروع لأصلاح الاقتصاد العراقي يتم فيه التنسيق بين كل الجهات المعنية بذلك بما يؤدي إلى عدم التضارب بالأهداف بين وسائل السياسة النقدية ووسائل السياسة المالية ضمن اطار زمني محدد وذلك لأن الـ(FDI) لايتدفق إلى البلد يعاني اقتصاده جملة من الصعوبات سواءاً المتعلقة منها بعدم الاستقرار السياسي والأمني أو عدم استقرار سياسات الاقتصادية الكلية أو عدم وجود تشريع واضح وشفاف يضمن حقوق المستثمر أو ضعف البنية التحتية المتمثلة بالطرق والجسور الماء والكهرباء.

المصادر

1. الاسكوا: الشركات غير الوطنية في الدول الأعضاء في الاسكوا دراسة حالتي الأمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، الأمم المتحدة ، نيويورك 2005.
2. صندوق النقد العربي،المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، أبو ظبي 2005.
3. أونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي 2008 الشركات غير الوطنية وتحديات البنية التحتية استعراض عام، الأمم المتحدة ، نيويورك 2008.
4. أونكتادا، تقرير التجارة والتنمية 2006 ،الأمم المتحدة، نيويورك ،2006.
5. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح البطالة والتشغيل 2008،ص6.
6. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية 2005-2006،ص272.
7. د.خليل إسماعيل ابراهيم، السياسة النقدية في العراق بعد 2003/4/9، الواقع والطموح، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، العدد 52، كانون الأول 2008.

8. باسم عبد الهادي حسن، السياسة النقدية في العراق(إصلاحاتها وتحدياتها الجديدة)، الهيئة الوطنية للاستثمار، الدائرة الاقتصادية.
9. احسان جبر عاشور، الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، تجارب دول مختارة مع الاشارة الى العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007.
10. UNCTAD "World Investment Report 2007" Transnational corporation Extractive industries development. UN , NEW York , 2007.
11. ESCWA. Policies Aimed at Attracting Foreign Direct and Interregional Investment in the ESCWA Region: Improving Climate the FDI and Mobilizing Domestic Savings Case Studies of Bahrain , Jordan , and Yemen-UN New York 2004.
12. احمد عمر الراوي، دور الاستثمار الأجنبي في اعادة بناء الاقتصاد العراقي من موقع شبكة الانترنيت http://www . almada paper .com. / sub /01/ -580 /p19.